مؤقت



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٩٣

الجمعة، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٢/٣٥
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسُّونغيه
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز - بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غوميرسول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/330)

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/446)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجَّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/330)

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ موجَّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/446)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالتان مؤرختان ١٥ نيسان/أبريل و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، وواردتان في الوثيقتين S/1998/330 و S/1998/446 على التوالي.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/537، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من البرتغال، وسلوفينيا، والسويد، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/531، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا إلى أعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن برنامج النفط مقابل الغذاء ترتيب مؤقت يرمي إلى تخفيف حدة الوضع الإنساني في العراق ولا يمكن أن يكون بديلا لرفع الجزاءات المفروضة على العراق، أو أن يستخدم كوسيلة لتأخير ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على أنه في ضوء التقدم المحرز في برنامج التحقق من الأسلحة في العراق، فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجري تقييمات موضوعية، وأن يغلق مختلف ملفات الأسلحة في أسرع وقت ممكن وأن يرفع العقوبات المفروضة على العراق.

ولقد زاد قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨)، وفقا للاحتياجات الإنسانية للعراق، كمية الإمدادات الإنسانية التي يمكن أن يستوردها العراق. وبغية تمكين العراق من الوصول إلى قدرة مماثلة لتصدير النفط، أوصى الأمين العام بأن يسمح للعراق باستيراد معدات وقطع غيار قيمتها ٣٠٠ مليون دولار من أجل إنتاج النفط.

ونعتقد أن تسوية مسألة استيراد العراق لمعدات النفط وقطع الغيار لا تحتاج إلا إلى قرار بسيط وفني. وليس من الضروري إثارة قضايا لا صلة لها بالموضوع. لذلك، نعتقد أن بعض العناصر الواردة في مشروع القرار المعروض علينا ليست ضرورية. غير أنه نظرا إلى حاجة العراق، ومن أجل تمكين العراق من استيراد معدات النفط وقطع الغيار في أسرع وقت ممكن وتحسين قدرته على إنتاج النفط، فإن الصين ستصوت مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

ونأمل في أن يتمكن العراق من استيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة لإنتاج النفط في أسرع وقت ممكن.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا يمثل استجابة للتوصيات التي قدمها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويشدد الأمين العام في تلك الوثيقة على ضرورة الإذن للعراق باستيراد معدات وقطع غيار تمكنه من بيع كمية النفط اللازمة لتغطية استيراد الإمدادات الإنسانية وفقا للقرار ١١٥٣ (١٩٩٨).

ونحن نلاحظ أن النص الراهن يركز بالشكل المناسب على الترتيبات المطلوبة للموافقة على تصدير قطع الغيار

والمعدات إلى العراق. ويحدونا الأمل في أن تطبق الآلية المنشأة بموجبه بطريقة من شأنها أن تتيح تنفيذا سلسا للبرنامج المعزز الذي نريد أن نرى أهدافه الإنسانية وقد تحققت.

وستسترشد البرازيل بهذا المبدأ في العمل مع الوفود الأخرى في إطار اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وفي هذا الصدد، فإننا نتوجه بالشكر إلى مقدمي مشروع القرار على ما تحلّوا به من مرونة في قبول التعديلات التي تقدم بها العديد من الوفود ومنها وفدنا، مما مكّن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص متوازن لا ينشئ مجموعة من الإجراءات المعقدة التي لا لزوم لها.

وإذ ينظر المجلس في هذه المسألة، فإن من الأهمية بمكان أن نراعي أننا نعالج تدبيرا مؤقتا واستثنائيا اعتمد بهدف معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة جدا في العراق.

وتأتي خطة التوزيع الموسعة في وقت تشهد فيه العلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة العراق مزيدا من الاستقرار والتعاون في أعقاب مذكرة التفاهم التي وقّع عليها الأمين العام في شباط/فبراير الماضي. وإن روح التعاون التي استُرشد بها لدى اعتماد مذكرة التفاهم لا تزال تمثل عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف التي نقترحها هنا.

وستصوت البرازيل مؤيدة مشروع القرار.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى مقدمي مشروع القرار على الجهد الكبير الذي بذلوه في إعداد مشروع القرار المعروض علينا، وفي الواقع، على ما أظهروه من مرونة كبيرة طوال العملية، ردا على مختلف المقترحات والاقتراحات المضادة بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

وإن الاعتماد المبكر لمشروع القرار هذا دليل واضح على سعينا الجماعي للاستجابة بسرعة في جميع الأوقات تلبية لاحتياجات شعب العراق.

وباعتماد مشروع القرار، يكون الضوء الأخضر إذن قد أعطي لشراء قطع الغيار التي تمكّن العراق من ضخ المزيد من النفط بكميات كافية لسد النقص من أجل الوصول إلى المبلغ الإجمالي وهو ٥ بلايين دولار - أي ٥,٢٥٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكي نكون أكثر دقة.

وما برح برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي صُمم بالتحديد للتخفيف من معاناة الشعب العراقي، يعمل إلى حد كبير بسلاسة، وقد وضع، على عكس المخاوف المتزايدة في بعض الأوساط، كتدبير مؤقت.

ووفد بلدي مقتنع أنه مع اعتماد خطة التوزيع التي سبق وأن قدمها العراق، فإن الموافقة فيما بعد على شراء قطع الغيار والمعدات الأخرى الضرورية ستقطع شوطا بعيدا في زيادة تحسين الحالة الإنسانية العامة في العراق. وعلاوة على ذلك، هناك حكم ينص على إجراء استعراض دوري للخطة لإجراء تعديلات ممكنة كلما كان ذلك ضروريا وفقا لقرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨).

وإن التعاون المثالي بين العراق والأمم المتحدة بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء سليم جدا بصورة عامة. وعليه، فإن وفد بلدي سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أولا أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مقدمي مشروع القرار على التحسينات الكبيرة التي أجريت على النص. ونحن نرحب بالتغييرات التي أجروها في أعقاب مشاوراتنا غير الرسمية. وكما سبق وقلنا، فإن القلق كان يساورنا إزاء الإيحاء بدوام برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي كان متضمنا في مشروع قرار سابق نظرنا فيه. وعلى حد فهمنا، فإن هذه ليست مشكلة والطابع المشروط والمؤقت لبرنامج النفط مقابل الغذاء ليس موضع شك أو تشكيك. لقد كانت قناعتنا دوما وستظل أن البرنامج سينتهي - ويجب فعلا أن ينتهي - حالما تنفذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وشاغلنا الرئيسي الآخر المتصل بآلية الموافقة على عقود قطع الغيار لم يعالج معالجة تامة. ونحن نرى أن الإجراء المنصوص عليه في مشروع القرار المعروض علينا ما زال مرهقا وقد يعقد في الواقع بغير طائل إجراء كان الأمين العام ينتويه أن يكون مبسطا لمعالجة ما كان يعتبره عائقا خطيرا أمام نجاح البرنامج الإنساني.

ورغم ذلك كله، وإذ يدرك وفد بلدي إدراكا تاما أنه لا تزال هناك أزمة إنسانية في العراق يجب معالجتها على سبيل الاستعجال، فإنه سيضم صوته إلى توافق الآراء وسيصوت مؤيدا مشروع القرار، على أمل أن يساعد إجراء المجلس اليوم في التخفيف من الحالة الإنسانية السائدة في العراق.

السيد بوعلاي (البحرين): يود وفد بلادي أن يعبر، بادئ ذي بدء، عن خالص شكره وتقديره لجميع الجهود التي بُذلت في إعداد وصياغة هذا المشروع حتى خرج بالصيغة الحالية التي أمامنا.

تلتزم دولة البحرين بموقف واضح من مسألة الحالة الإنسانية في العراق، وهي في هذا الصدد تدعم وتؤيد كل الجهود الرامية لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للشعب العراقي الذي عانى كثيرا من جراء الحظر المفروض على العراق.

إن وفد بلادي يؤكد ما ناقشناه في جلسات المشاورات المستفيضة بشأن خطط التوزيع، ونحن نفهم أن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم لا يجعل من برنامج "النفط مقابل الغذاء" مسألة دائمة بالشكل الذي يوحي بأن الحظر لن يُرفع عن كاهل العراق، بل إنه برنامج وضع للتخفيف عن الشعب العراقي من جراء الحظر الذي نتمنى زواله بعد زوال أسباب فرضه وذلك بوفاء العراق بالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن اعتماد هذا القرار يأتي بناء على توصية الفريق الفني الذي أرسله الأمين العام للاطلاع على فعالية المنشآت النفطية العراقية، والتي اتضح أنها لا يمكن أن تواكب الزيادة في الحصة المقررة للمساعدات الإنسانية. وعليه، فقد ارتأى المجلس إصدار هذا القرار ليساعد في تحديث تلك المنشآت حتى تتحقق الزيادة المقررة بواسطة المجلس، بناء على توصية الأمين العام، وبالتالي تقل معاناة الشعب العراقي من جراء الحظر المفروض على العراق.

حينما يقر المجلس اليوم مشروع القرار الخاص بذلك فإنه يتمشى مع المنطق القاضي بأنه حين يقر الزيادة في برنامج النفط مقابل الغذاء، فإنه لا بد من إيجاد الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق تلك الزيادة على أرض الواقع. لذا فإن وفد بلادي يؤيد مشروع القرار وسوف يصوت لصالحه.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن النص المعروض علينا هو نتيجة مرحب بها لمفاوضات طويلة وصعبة. وهو موضع ترحيب لأن النص يستبعد للأبد صياغات كان يمكن أن تثبت أنها خطيرة. فالمبادئ الكامنة وراء برنامج النفط مقابل الغذاء قد احترمت. ومذكرة التفاهم الموقعة في أيار/مايو ١٩٩٦، والمستخدمة كأساس للاتفاقات بين حكومة العراق والأمم المتحدة في هذا المجال، لم تعدل من جانب واحد. وروح التعاون الجديدة بين العراق والأمم المتحدة منذ رحلة الأمين العام إلى بغداد قد تعززت. ولذلك فإننا سوف نصوت تأييدا لمشروع القرار.

إن هذه الأحكام، بطبيعة الحال، ترتيب مؤقت، مثلها مثل خطة التوزيع ومذكرة التفاهم ذاتها؛ التي تتجدد كل ستة أشهر. ويشير المجلس إلى رغبته في استمرار البرنامج الإنساني، بموافقة من العراق، إلى أن يتم رفع الحظر النفطي. وهذا هو فهمنا للفقرة الرابعة من الديباجة التي تستخدم نفس الصياغة المستخدمة في أجزاء الديباجة من القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٥٣ (١٩٩٨). وفيما يتعلق بخطة التوزيع، فإن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في الفقرة ٥ يحفظ العناصر الأساسية. فهو من ناحية يتجنب أي خطر ناجم عن حدوث فجوة في إمدادات السلع الإنسانية إلى العراق. ومن الناحية الأخرى، فإنه يمكن للعراقيين، إذا رغبت بغداد في ذلك، من أن يقترحوا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، وقبل انتهاء نفاذ القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، خطة توزيع جديدة. كما يمكن للعراق، إذا فضَّل ذلك، أن يعمد إلى مجرد تعديل خطة التوزيع الحالية.

على أن المفروض أن الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو السماح للعراق بزيادة إنتاجه النفطي. وقد أعربت فرنسا، ومعها آخرون، منذ شباط/فبراير الماضي، عن الرغبة في أن يأذن المجلس للعراق باستيراد قطع الغيار التي يحتاج إليها. وفي ذلك الوقت، قوبلت هذه الرغبة بتردد من جانب البعض. ولذلك فقد خسرنا أربعة أشهر قيّمة. وسوف يوفر مشروع القرار هذا الآن الإطار القانوني الذي يعتبره بعض أعضاء المجلس أمرا لا غنى عنه. ولم يعد ممكنا تبرير أي تأخير بعد الآن. وللأسف إن مشروع القرار يوافق فقط على آلية، وليس على قائمة

قطع الغيار، ناهيك عن العقود. ولا يسعنا إلا أن نبدي أسفنا لأن التوصيات المحددة جدا والدقيقة جدا التي قدمها الأمين العام في هذا الشأن لم تتبع. فقد اقترح الأمين العام أن يوافق المشرفون على النفط - الخبراء المستقلون - وليس لجنة الجزاءات، على العقود بغية كسب الوقت. غير أن هذه العقود ستعرض من الآن فصاعدا على لجنة الجزاءات. ونحن نأمل في أن تبدي اللجنة ما يلزم من الشعور بالمسؤولية والاجتهاد. وفي هذا الصدد فإن لنا ثقة كاملة بكم، سيادة الرئيس، بوصفكم رئيسا لتلك الهيئة.

بيد أنه نظرا لبعض التجارب المؤسفة الماضية، لدينا كل الأسباب التي تدعونا الى اليقظة. إن أي تأخير آخر لعدة أشهر، بعد الهبوط الحاد جدا الذي شهدته أسعار النفط الخام، سوف يعرض للخطر الفعلي والدائم أي توسيع لأحكام برنامج النفط مقابل الغذاء، التي اعتبرها كل أعضاء المجلس معقولة.

إن مثل هذا التوسيع للبرنامج لازم. وهو ضروري إذا أردنا أن نتجنب أي تدهور آخر في الحالة الإنسانية للشعب العراقي. وأود أن أعيد إلى الأذهان إحصائية واحدة. فكما قال الأمين العام في تقريره الأخير، إن الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة لم تتحسن على الإطلاق بالرغم من تنفيذ البرنامج الإنساني. ذلك أن ثُلث الأطفال العراقيين يعانون من سوء تغذية خطير أو حاد، وفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

ولكن علينا أيضا أن نوسع هذا البرنامج لمواجهة الاحتياجات الأساسية المتعلقة بنوعية المياه وبتوفير الطاقة لتمكين المستشفيات والمخابز والمرافق الأخرى من العمل ولسد الحاجات الإنسانية الفورية والأساسية للشعب العراقي. ولهذا السبب لا بد أن نعرب عن الأمل في أن تكفل لجنة الجزاءات أن يتم فعلا في نهاية الأمر الإذن بهذه الزيادة. وبطبيعة الحال فإن البرنامج الإنساني، حتى بعد توسيعه، يظل مجرد تدبير انتقالي ومؤقت. والأمل معقود اليوم على أن العلاقة الجديدة التي تم تأسيسها، وبصورة خاصة بعد مهمة الأمين العام في بغداد، بين العراق والأمم المتحدة سوف تنعكس في رفع الحظر عن النفط بسرعة، بمجرد أن تتأكد اللجنة الخاصة من أن العراق قد نفَّذ، كما يجب أن يفعل، التزاماته في ميدان نزع السلاح.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن تؤيد مشروع القرار المعروض الآن على المجلس والذي يأذن بتصدير قطع غيار ومعدات إلى العراق للمساعدة في ترميم الهياكل الأساسية العراقية لتصدير النفط.

إن هذا الإجراء، الذي توخته الفقرة ١٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، سوف يمكِّن العراق من زيادة قدرته على تصدير النفط ويتمشى مع توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالاحتياجات الملحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني في العراق. وهو خطوة هامة جدا في جهود المجلس لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الحقيقية لكل الشعب العراقي.

ومشروع القرار هذا هو مشروع غير سياسي وتقني. وهدفه هو تنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير، والذي أيده المجلس صراحة في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨).

ومشروع القرار هذا يبسط العملية التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٥٣ (١٩٩٨) بإزالته الاشتراط، الباهظ التكاليف والمهدر للوقت، القاضي بأن تعاد كتابة خطة التوزيع كل ستة أشهر، وبالتالي يحول دون حدوث انقطاعات في المستقبل في البرنامج الإنساني.

وإذا تقرر أن تكون هناك خطط توزيع جديدة وهذه نتيجة لا يستبعدها هذا الإجراء اليوم - فإن هذا القرار يكفل ألا تكون هناك فجوات، كما شهدنا في الماضي، بين خطط التوزيع في العراق. ولذا، فإنه ينبغي ألا يكون هناك أي سبب للتأخيرات في مبيعات النفط في المستقبل للأغراض الإنسانية، أو في إيصال الأغذية والأدوية إلى شعب العراق. كما أن القرار يوضح أن المجلس يعتزم بحزم أن يجدد البرنامج الإنساني ما دام مطلوبا.

هذا هو ما طلبه الأمين العام. وهو ما أيده المجلس بالفعل. ونحن نعتبر مشروع القرار هذا نصرا إنسانيا، والرابح هو الشعب العراقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع

القرار (S/1998/537) المعروض عليه. فإذا لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٧٥ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن السرعة المتزايدة لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في العراق، التي بدأت بقرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨) تتطلب اعتماد تدابير عاجلة لإنعاش صناعة النفط العراقية. ونحن ننطلق من افتراض أن هذا العمل يمكن، بل ويجب، أن يبدأ وفقا للقرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، ومع خطة التوزيع التي أقرها الأمين العام في إطار المرحلة الرابعة.

ومع ذلك، فإننا نفهم رغبة عدد من الوفود في اتخاذ قرار منفصل ينظم تزويد صناعة النفط العراقية بالمعدات وقطع الغيار. وفي أثناء العمل على وضع هذا القرار، كان هدينا أنه لا بد أن يكون مستندا إلى توصيات الأمين العام، كما وردت في رسالته المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وأن يساعد على تحقيق الأهداف المبينة في قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨).

إن برنامج الأمم المتحدة الإنساني في العراق هو تدبير مؤقت لازم. ومشاكل الشعب العراقي الإنسانية الخطيرة يمكن أن تُحل بصورة كاملة برفع الحظر المفروض على النفط، عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، بمجرد أن يقرر مجلس الأمن أن بغداد قد امتثلت للجزء جيم من ذلك القرار. وعموما نرجو أن يتم في المستقبل القريب.

وهذا هو السبب في أننا نعلق أهمية على أن القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) الذي اعتمدناه اليوم لا يغير إجراءات الموافقة الحالية لخطة التوزيع، كما وردت في مذكرة التفاهم بشأن إجراءات تنفيذ البرنامج الإنساني لعام ١٩٩٦. فلكل مرحلة جديدة من العملية تقدم الحكومة العراقية، إذا لزم الأمر، مشروع خطة جديدة يوافق عليها الأمين العام. ومن الواضح أن هذا ينبع من الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٥ من قرار اليوم.

إن قرار اليوم هو نتيجة مفاوضات صعبة نجم عنها أن القرار لا يتضمن أحكاما مسيَّسة غير مقبولة تهدف إلى تنقيح الإجراءات الحالية للبرنامج الإنساني. فقد حافظنا على روح التعاون الجديدة بين العراق والأمم المتحدة التي ترسخت بزيارة الأمين العام إلى بغداد. ومع ذلك، فإننا مثلنا مثل وفود أخرى، نأسف لأن القرار لم يأخذ في الاعتبار الكامل توصيات الأمين العام فيما يتعلق بإجراء للموافقة على العقود لتسليم قطع الغيار إلى صناعة النفط العراقية. غير أننا ننطلق من افتراض أن القرار يسمح مرة أخرى بالنظر في هذا البند في لجنة الجزاءات ويسمح باعتماد إجراء موافقة على مثل هذه العقود من قبَل المشرفين على النفط. أما أولئك الذين كانوا مهتمين أكثر من غيرهم باعتماد القرار اليوم، فتقع عليهم مسؤولية خاصة لضمان عمل الآلية العامة للبرنامج الإنساني بصورة فعالة وسريعة. ورغم أن القرار ليس مثاليا، وفي رأينا أنه كان ممكنا المضي في عمل بناء على تحسينه، فقد انضم وفدنا، واضعا في اعتباره موقف أعضاء آخرين في مجلس الأمن، إلى توافق الآراء.

السيد غوميرسول (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد عملت المملكة المتحدة جاهدة، مع الآخرين الذين قدموا هذا القرار، لإعمال اقتراح الأمين العام عن طريق إجراء صحيح هو قرار صادر عن مجلس الأمن، ويسعدنا أنه تمت الموافقة على هذا النص اليوم بتوافق الآراء. وإن التأييد الذي يتمتع به القرار يعكس رغبتنا المشتركة في كفالة أن تتحقق أهداف القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، التي زادت البرنامج الإنساني للشعب العراقي بأكثر من الضعف.

إن وفد بلادي يود أن يدلي بثلاث نقاط هامة. أولا، أن القرار يوفر أساس لتزايد حجم البرنامج الإنساني واستمرار عمله طالما أن البرنامج مطلوب؛ ثانيا، أنه يحقق رغبات الأمين العام المعرب عنها في رسالته المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بالموافقة السريعة على العقود اللازمة لتحسين قدرة العراق على تصدير النفط إلى الحد اللازم؛ وثالثا، أن تنفيذ البرنامج ما زال يتطلب التعاون الكامل من حكومة العراق. توافق الآراء الذي جهدنا في سبيل تحقيقه بشأن هذا النص، يعكس بوضوح أمل وتوقع مجلس الأمن في أن يتعاون العراق فعلا وبالكامل مع الأمين العام في تحقيق أهداف البرنامج الإنساني كما وردت في قرارات المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد اختتم مجلس الأمن بهذا المرحلة الحالية من نظره في هذا البند من جدول الأعمال. وسوف يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥